S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/916
1 August 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ١٩٩٤، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الاتحاد الروسي وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نوجه عنايتكم إلى بلاغ بشأن البوسنة والهرسك صادر في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٤ عن اللجنة الثلاثية للاتحاد الأوروبي ووزراء خارجية الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

وسنكون ممتنين إذا ما عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ايرفيه لادسو
نائب الممثل الدائم لفرنسا

(توقيع) يولي فورونتسوف
الممثل الدائم للاتحاد الروسي

(توقيع) ستيفن غوميرسال
نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

(توقيع) مادلين كوربل ألبرايت
الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية

المرفق

بلاغ مؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، بشأن البوسنة والهرسك

اجتمع في جنيف، في ٣٠ تموز/يوليه، وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا واليونان والمفوض الأوروبي للشؤون الخارجية (الذين يمثلون اللجنة الثلاثية للاتحاد الأوروبي)، ووزراء خارجية الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، مع الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة.

وأكد الوزراء، إذ أجروا تقييما لردود الأطراف البوسنية على الاقتراح الاقليمي الذي قدمه إليهم فريق الاتصال في ٦ تموز/يوليه، اعتقادهم الراسخ أن مبادئ التسوية الواردة في بيانهم المؤرخ ١٣ أيار/ مايو، والاقتراح الاقليمي الذي استعرضوه في الاجتماع الذي عقدوه في ٥ تموز/يوليه في جنيف، تقيم أساسا معقولا وواقعيا للتسوية.

وفي هذا الصدد، أكد الوزراء مجددا أهمية تحقيق تسوية تحفظ البوسنة والهرسك، بصفتها اتحادا، ضمن حدودها المعترف بها دوليا، وتوفر، في الوقت ذاته، ترتيبات دستورية تحدد العلاقة بين الكيان البوسني - الكرواتي والكيان الصربي البوسني. كما أعربوا عن اعتقادهم الراسخ أن التسوية ينبغي أن تقضي بإمكان عودة اللاجئين والمشردين، بحرية، إلى مواطنهم الأصلية.

ورحب الوزراء بقبول الوفد البوسني - الكرواتي لاقتراح فريق الاتصال، وحث الحكومة البوسنية على أن تستمر في التزامها بهذا الاقتراح وباعتماد تسوية متفاوض عليها للنزاع الجاري في البوسنة.

وأعرب الوزراء عن أسفهم العميق لعدم قبول الوفد الصربي البوسني لاقتراح فريق الاتصال. ودعوا القيادة الصربية البوسنية إلى إعادة النظر، على وجه السرعة، في ردها، وإلى إبداء قبول واضح لاقتراح فريق الاتصال.

وشدد الوزراء على أن قبول اقتراح فريق الاتصال هو الخطوة الأولى التي لا بد منها لتحقيق تسوية شاملة، منصفة ومتوازنة، تضم كل المسائل ذات الصلة، وأكدوا أيضا أنهم مصممون، لهذه الغاية، على استخدام الحوافز والمثبطات التي جرى الاتفاق عليها في ٥ تموز/يوليه. وأكدوا مجددا، في هذا الشأن، أن قبول اقتراح فريق الاتصال سيعود على كل الأطراف بمنافع هامة.

وفي إزاء هذه الخلفية، قام الوزراء بما يلي:

١ - اتفقوا على أن تقدم إلى مجلس الأمن اقتراحات غايتها تمديد مفعول الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، وتشديد إنفاذ نظام الجزاءات المعمول به الآن. واتفقوا أيضا على أن يقدم إلى مجلس الأمن، في أقرب موعد ممكن، مشروع قرار لهذه الغاية من أجل اعتماده بسرعة.

٢ - قرروا أن يجري في الوقت ذاته، حسبما اتفق عليه في ٥ تموز/يوليه، إعداد مشروع قرار بشأن تعليق الجزاءات، يقدم إلى مجلس الأمن فور قبول الصربيين البوسنيين لخريطة فريق الاتصال.

٣ - أكدوا على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات مشددة لمنع انتهاك الجزاءات عبر الحدود، ووافقوا على أنه ينبغي السير مع الدول المجاورة في تعاون دولي غايته تشجيع الإنفاذ الصارم لنظام الجزاءات.

٤ - دعوا جميع الأطراف إلى احترام وقف إطلاق النار، وطالبوا بالوقف الفوري للاعتداءات والانتهاكات التي ترتكب ضد موظفي الأمم المتحدة وعملية الأمم المتحدة الخاصة بالجسر الجوي، وأدانوا، بمنتهى الشدة، أخذ موظفي الأمم المتحدة رهائن، وأصروا على وجوب أن تحترم حرية حركة قوة الأمم المتحدة للحماية.

٥ - حذروا من القيام بأي جهود جديدة تستهدف خنق سراييفو.

٦ - أعربوا عن التزامهم بتقوية نظام المناطق الآمنة وطلبوا استكمال التخطيط لاتاحة الإنفاذ الصارم للمناطق المحررة وتوسيع هذه المناطق، وضمن ذلك، في كل مرحلة، التحوط، على الوجه الملائم، لتأمين سلامة أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية.

وكرر الوزراء قولهم بأنه، إذا استمر رفض اقتراح فريق الاتصال، فلن يكون هناك بد من أن يتخذ مجلس الأمن، كملاذ أخير، قرارا برفع حظر الأسلحة. واتفق رأيهم أيضا على أن هذا الأمر سيكون له عواقبه بالنسبة إلى وجود قوة الأمم المتحدة للحماية.

وإذ لاحظ الوزراء الوضع، بنطاقه الأوسع، في يوغوسلافيا السابقة، وأهمية معالجة الأسباب الأساسية لعدم الاستقرار في المنطقة، حثوا على قيام اعتراف متبادل فيما بين كل دول يوغوسلافيا السابقة. وأيدوا الاستئناف الفوري للمحادثات بين الحكومة الكرواتية والسلطات الصربية المحلية في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة.

وسيرصد الوزراء الوضع عن كثب، وقد اتفقوا على مواصلة جهودهم المشتركة من أجل تحقيق تسوية سلمية، ومن أجل التوصل، بانتظار ذلك، إلى منع النزاع من التفشي.

- - - - -